

أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية  
في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017

The impact of quantitative monetary policy instruments on the  
monthly inflation rates in Algeria During the period from 2014 to 2017

د. عيساوي سهام Aissaoui Sihem	* د. دوفي قرمية Douffi Garmia	د. مشري فريد Mecheri Farid
المركز الجامعي ميلة-الجزائر	المركز الجامعي ميلة-الجزائر	المركز الجامعي ميلة-الجزائر
<a href="mailto:sihem_aissaoui@hotmail.com">sihem_aissaoui@hotmail.com</a>	<a href="mailto:Wisale2007@yahoo.fr">Wisale2007@yahoo.fr</a>	<a href="mailto:f.mecheri@univ-mila.dz">f.mecheri@univ-mila.dz</a>

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/04/09

تاريخ الاستلام: 2019/11/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي يعبر عن العلاقة بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية ومعدلات التضخم الشهرية، توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لسياسة السوق المفتوحة على معدلات التضخم الشهرية، فيما تؤثر كل من أداتي معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجمالي على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر، وتوصي هذه الدراسة بضرورة تفعيل الأدوات الكمية للسياسة النقدية خاصة سياسة السوق المفتوحة، بالإضافة إلى ضرورة نشر ثقافة التعامل المصرفي بين الأفراد والمؤسسات بهدف إعطاء فعالية أكبر للأدوات الكمية للسياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، الاحتياطي الإجمالي، إعادة الخصم، السوق المفتوحة.

تصنيف E31; E5:JEL

Abstract:

This study aims to building a model that reflects the relationship between the quantitative instruments of monetary policy and inflation, The study found that there is no effect of the open market policy on the monthly inflation rates in Algeria, While both the rate of rebate and the mandatory reserve rate affect the monthly inflation rates in Algeria, This paper research recommends the need to activate quantitative tools for monetary policy, which in turn requires the activation and revitalization of the monetary and financial market, in addition to the need to spread the culture of banking.

**Keywords:** monetary policy, inflation, compulsory reserve rate, discount rate, open market policy.

**JEL classification codes:** E31; E5

## 1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية أحد السياسات الاقتصادية المتبعة والأقدم استخداما في تمكين الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المستطرة فيها، وهذا ما جعلها تحتل مكانة هامة في التحليل الاقتصادي للمدارس الاقتصادية الرئيسية، تحقيقا للأهداف الاقتصادية النهائية كالنمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، التشغيل والتوازن الداخلي، هذا الأخير الذي يعبر عنه باستقرار المستوى العام للأسعار.

إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو ما يعرف بظاهرة التضخم، يعتبر من الظواهر الاقتصادية التي تميز جميع الاقتصاديات بدرجات متفاوتة كل حسب بنيتها الاقتصادية ودرجة تقدمها، كما تختلف أنواع التضخم فمنها ما هو مرتبط بالدورة الاقتصادية ومنها ما هو مرتبط بمسببات أخرى، هذا النوع الأخير تعمل الدول على تجنبه ومعالجة آثاره السلبية على الاقتصاد عبر تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية أهمها السياسة النقدية، هذه الأخيرة التي تتضمن مجموعة من الأدوات تخضع لسيطرة السلطات النقدية في كل دولة، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات نوعية كأداة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقروض وغيرها من الأدوات النوعية الأخرى، ومنها الكمية كأداة الاحتياطي الإجمالي، معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وتتوقف فعالية أدوات السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم على جملة من الشروط والظروف الاقتصادية.

### 1.1 طرح الإشكالية:

الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من مشكلة التضخم، ما دفع السلطات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لمواجهة هذه الظاهرة، من بينها تلك الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية عبر الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل يوجد أثر للأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر

خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى نهاية 2017؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر لأداة الاحتياطي الإجمالي على معدل التضخم في الجزائر؟

- هل يوجد أثر لسياسة السوق المفتوحة على معدل التضخم في الجزائر؟

- هل يوجد أثر لمعدل إعادة الخصم على معدل التضخم في الجزائر؟

### 2.1 فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، والتساؤلات الفرعية نقتراح الفرضيات التالية:

- لا يوجد أثر لمعدل الاحتياطي الإجباري على معدلات التضخم.

- لا يوجد أثر لسياسة السوق المفتوحة على معدلات التضخم.

- لا يوجد أثر لمعدل إعادة الخصم على معدلات التضخم.

### 3.1 أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- توضيح الأدوات الكمية للسياسة النقدية المطبقة من قبل بنك الجزائر خلال الفترة من جانفي 2014 إلى جوان 2017.

- توضيح أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى جوان 2017.

### 4.1 الدراسات السابقة

- دراسة لمعزي قويدر بعنوان **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2006)**، أطروحة دكتوراه 2007-2008، جامعة الجزائر، الهدف منها هو إبراز أهمية ومكانة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، إلى جانب إظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية، ويكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة، في كونها شاملة لكل مكونات السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، بينما اقتصرت دراستنا على الأدوات الكمية للسياسة النقدية وأثرها على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر، كما تختلف الدراسة أيضا في الإطار الزمني.

- دراسة لبركان زهية بعنوان **فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العوامة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، 2009-2010، جامعة الجزائر، الهدف منها هو محاولة الوقوف على أثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية لاسيما في ظل العوامة، ويكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة في تناولها لفعالية

السياسة النقدية بجميع مكوناتها في مكافحة التضخم في الجزائر في إطار التغيرات المصرفية العملية، من تعديلات مقررات بازل والبنوك الالكترونية وغيرها من مظاهر العولمة، بينما جاءت دراستنا معزولة عن التغيرات المصرفية العملية واقتصرت على أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

- دراسة لوجدي جميلة بعنوان **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2015-2016، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الهدف منها هو محاولة إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية وتحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر في مواجهة التضخم خلال فترة الدراسة، كما هدفت هذه الأخيرة إلى دراسة ظاهرة استهداف التضخم بالجزائر والتعرف إلى أسبابه المنشئة إضافة إلى محاولة البحث عن الشروط الضرورية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، يكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة في كون هذه الأخيرة تطرقت إلى دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية في إطار سياسة استهداف التضخم على المدى الطويل، بينما دراستنا جاءت لقياس أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على المعدلات الشهرية للتضخم على المدى المتوسط.

## 2. الإطار النظري لأدوات السياسة النقدية والتضخم

### 1.2 التعريف بالسياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة". (القطابري، 2012، صفحة 18)

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي **Einzig** وهو أن "السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي". (مفتاح، 2005، صفحة 98)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص بأنها "مجموعة الإجراءات والوسائل والقواعد والأحكام والقرارات والتدابير والقوانين والأوامر التي تتخذها الحكومة ممثلة بسلطاتها

النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وتفايدي التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة".

## 2.2 الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية

وهي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر إلى التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية، (الله، 2008، صفحة 202) والتي سنتناولها فيما يلي:

### 1.2.2 معدل إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية والتي سبق وأن خصمتها للغير، (مجددي، 2002، صفحة 107) وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان والتي مارسها البنوك المركزية عام 1839 في إنجلترا أولاً، (عناية، 1996، صفحة 132) ثم فرنسا سنة 1857، فالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وفي الجزائر سنة 1972.

### 2.2.2 سياسة السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية، (علي، 2008، صفحة 125) عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، لذا تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في الدول المتقدمة، وأول من استخدمها هو بنك إنجلترا سنة 1931، ثم عقبها بنك فرنسا سنة 1938. (الغالي، 1968، صفحة 364)

### 3.2.2 معدل الاحتياطي الإجمالي:

تتمثل هذه الأداة في إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة. (السيد، 2000، صفحة 58)

## 3.2 الإطار النظري للتضخم

### 1.3.2 تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن "، (نجما، 2014، صفحة 252) ويعرف أيضا بأنه: " حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". (الزبيدي، 2011، صفحة 32)

وعليه يمكننا أن نستخلص التعرف التالي للتضخم " هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات المتداولة داخل اقتصاد ما نتيجة سبب ما خلال فترة زمنية معينة".

### 2.3.2 معايير تصنيف التضخم

توجد عدة تقسيمات أو تصنيفات للتضخم وفقا للعديد من المعايير لعل أهمها ما يلي:

#### • من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار:

- **التضخم المكبوت:** ويقصد به تدخل السلطات لتسيير حركة الأسعار متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات، تهدف إلى وضع حدود قصوى للأسعار من أجل الحد من تفشي التضخم، وهو ما يعرف بدعم الأسعار. (القادر، 2010، صفحة 219)

- **التضخم المكشوف (المفتوح):** عندما لا تحاول الحكومة منع ارتفاع الأسعار فإن التضخم يسمى تضخما حرا أو مفتوحا، ويحدث عندما ترتفع الأسعار دون توقف، أي عندما يتحرك جهاز الأسعار بشكل حر ليقوم بوظيفته. (العجلوني، 2010، صفحة 188)

#### • من حيث حدة الضغط التضخمي:

- **التضخم الزاحف:** وهو أخف أنواع التضخم، يحدث على شكل ارتفاع عالمي في الأسعار يمكن له أن يبعد الاقتصاد عن حالة الجمود وقد يكون خطرا إذا ما استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، وتكون فيه الزيادة في الأسعار بمعدل لا يتعدى 3% سنويا.

- **التضخم العنيف:** ويعتبر أكثر حدة من التضخم الزاحف، وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة، ويكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدلات تفوق 10% سنويا. (القادر، 2010، صفحة 188)

- **التضخم الجامح:** وهو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جدا، واستمرار هذا الوضع يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية، وتكون فيه الزيادة في المستوى العام للأسعار بمعدلات تفوق 50% سنويا. (شيحة، 1996، صفحة 58)

• من حيث مصدر التضخم:

- **التضخم بفعل جذب الطلب (تضخم الطلب):** ويحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

- **التضخم بفعل جذب التكاليف (تضخم التكاليف):** وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة في تكاليف الإنتاج والذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور، مما يؤدي في النهاية إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

- **التضخم المستورد:** ويتمثل في تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، وكلما زاد تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للأسعار محليا يكون تأثير التضخم المستورد كبيرا والعكس صحيح. (نجاء، 2014، صفحة 267)

3. الطريقة والإجراءات:

**1.3 منهج وأدوات الدراسة:** تندرج هذه الدراسة ضمن مواضيع التحليل الاقتصادي الكلي، لذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم والذي يتضمن تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، وتحليل هذه العلاقة على مستوى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2017، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج القياسي القائم على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد وقياس العلاقة بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2017، وذلك بناء نموذج قياسي يتكون من متغير تابع ومتغيرات مستقلة، واختبار نتائجه، وذلك بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

**2.3 مجتمع الدراسة:** تضم عينة الدراسة في بحثنا هذا التغيرات الشهرية لمعدلات التضخم (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة ابتداء من شهر جانفي 2014 إلى غاية شهر ديسمبر 2017 ليكون بذلك عدد المشاهدات 48 مشاهدة وهو بالتالي عدد كافي لإجراء هذه الدراسة.

### 3.3. متغيرات النموذج:

يمكن تقسيم متغيرات الدراسة إلى ما يلي:

**1.3.3 المتغير التابع:** ويتمثل في معدل التضخم ونرمز له بالرمز (TINF) معبر عنه بالنسبة المئوية.

**2.3.3 المتغيرات المستقلة (المفسرة):** معبر عنها بالنسبة المئوية وتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

✓ **معدل الاحتياطي الإجباري:** ونرمز له بالرمز TRO.

✓ **معدل إعادة الخصم:** ونرمز له بالرمز TR.

✓ **سياسة السوق المفتوحة:** وتضم المتغيرات التالية:

❖ **استرجاع السيولة لمدة 07 أيام:** ونرمز لها بالرمز RL<sub>7j</sub>.

❖ **استرجاع السيولة لمدة 03 أشهر:** ونرمز لها بالرمز RL<sub>3m</sub>.

❖ **استرجاع السيولة لمدة 06 أشهر:** ونرمز لها بالرمز RL<sub>6m</sub>.

❖ **تسهيلات الودائع:** ونرمز لها بالرمز FD.

❖ **عمليات السوق المفتوحة لمدة 07 أيام:** ونرمز لها بالرمز OM<sub>7j</sub>.

❖ **عمليات السوق المفتوحة لمدة 03 أشهر:** ونرمز لها بالرمز OM<sub>3m</sub>.

❖ **عمليات السوق المفتوحة لمدة 06 أشهر:** ونرمز لها بالرمز OM<sub>6m</sub>.

❖ **عمليات السوق المفتوحة لمدة 12 شهر:** ونرمز لها بالرمز OM<sub>12m</sub>.

وبعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج وشكل الدالة يكون كالآتي:

$$TINF = F(TRO, TR, RL_{7j}, RL_{3m}, RL_{6m}, FD, OM_{7j}, OM_{3m}, OM_{6m}, OM_{12m})$$

وسيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل التضخم والصيغة الرياضية للنموذج تكون كما يلي:

$$TINF = \beta_0 + \beta_1 TRO + \beta_2 TR + \beta_3 RL_{7j} + \beta_4 RL_{3m} + \beta_5 RL_{6m} + \beta_6 FD + \beta_7 OM_{7j} + \beta_8 OM_{3m} + \beta_9 OM_{6m} + \beta_{10} OM_{12m}$$

حيث:

$\beta_0$ : تمثل الحد الثابت في النموذج.



التضخم بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة.  $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}$  : هي معلمات النموذج وتمثل مرونة تغير معدل

#### 4. تحليل وتفسير النتائج

1.4 تطور معدلات التضخم الشهرية خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى جوان 2017

الجدول 1: تطور معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة جانفي 2015-نحاية 2017.

معدلات التضخم (%)				
الأشهر	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017
جانفي	2.67	3.25	4.82	6.65
فيفري	2.27	3.67	4.70	6.94
مارس	1.98	4.06	4.69	7.07
أفريل	1.78	4.48	4.77	7.03
ماي	1.64	4.83	4.87	6.88
جوان	1.51	4.97	5.16	6.55
جويلية	1.49	5.00	5.53	6.12
أوت	1.45	5.14	5.77	5.88
سبتمبر	1.6	5.32	5.72	5.87
أكتوبر	2.1	5.11	5.84	5.98
نوفمبر	2.58	4.86	6.18	5.76
ديسمبر	2.92	4.78	6.40	5.59

المراجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

يوضح الجدول رقم 01 تطور معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى نحاية 2017 مقومة بالنسبة للمئوية، ولقد عرفت معدلات التضخم انخفاضاً مستمراً خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014، حيث بلغ معدل التضخم في بداية السنة نسبة 2.67% ليبدأ بالانخفاض تدريجياً إلى أن بلغ أدنى معدل له قدر بـ 1.45% في شهر أوت من نفس السنة، وهذا يرجع إلى الارتفاع الملحوظ في سعر البترول والذي بلغ سعر 109.9 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من سنة 2014، الأمر الذي ساعد على

استقرار الأسعار وتسجيل معدلات منخفضة للتضخم واستقرارها نسبيا، بعد ذلك بدأت معدلات التضخم في الارتفاع حيث سجل معدل تضخم 1.60% في شهر سبتمبر ليصل إلى 2.92% في نهاية سنة 2014، وهذا يرجع إلى تراجع في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد خلال السداسي الثاني من نفس السنة 90.4 دولار مما أدى إلى انخفاض إجمالي إيرادات الدولة وتراجع في قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالعملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

وقدر في شهر جانفي من سنة 2015% بـ 3.25 واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ معدل التضخم 5.32% في شهر سبتمبر 2015، وهذا نتيجة للانخفاض المستمر والحاد في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد 50.5 دولار خلال الثلاثي الثالث من سنة 2015، واستمرار تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، ما أدى إلى تراجع حاد في إيرادات الدولة وانخفاض احتياطاتها من العملة الصعبة بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع هذه المعدلات كان نتيجة لارتفاع مؤشر الأسعار في العديد من القطاعات كالمواد الغذائية، الملابس، الأثاث، الصحة والنقل، رغم تراجعها فيما يخص السكن والنفقات، لتبدأ بعد ذلك معدلات التضخم في الانخفاض إلى أن بلغت معدل 4.78% في شهر ديسمبر من نفس السنة وهذا بسبب تراجع في مستوى أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية.

وأمام الانخفاض المستمر لأسعار البترول وتراجع قيمة احتياطيات الصرف وتآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات ارتفعت معدلات التضخم حيث بلغ معدل 6.40% في نهاية سنة 2016، ليتم بعدها تسجيل أقصى معدل تضخم خلال فترة الدراسة وهو 7.07% وذلك في شهر مارس 2017. غير أنه تراجع معدل التضخم خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2017.

## 2.4. مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

### 1.2.4 مسار سياسة الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

حددت المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10 صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، (علي ط.)، (صفحة 266) كما أن كل نقص في الاحتياطي الإجباري يخضع البنوك والمؤسسات المالية حكما لغرامة مالية يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص ويستوفي البنك المركزي هذه الغرامة، تخضع هذه الغرامة للمراجعة وفقا للمادة 50، (عابد، 2014، صفحة 130) في

حين جاء النظام رقم 04-02 يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر منذ 2004/03/04 كما يأتي: " معدل الاحتياطي الإجباري لا يمكن أن يتجاوز 15%، هذا المعدل يمكن أن يساوي 0%، معدل الاحتياطي الإجباري يمكن تعديله بالنظر إلى طبيعة الاستحقاقات، وخصوصا الاستحقاقات طويلة الأجل".

وينص النظام 04-02 في المادتين 08 و 06 على التوالي على ما يلي: " فترة تكوين الاحتياطي الإجباري تقدر بشهر بحيث تبدأ في اليوم الخامس عشر وتنتهي في اليوم الرابع عشر من الشهر المقبل".

كما نجد: حساب تعويض الاحتياطي الإجباري يخضع للنموذج التالي:

$$Rt = \frac{Ai.Ni.P}{360}$$

حيث :

Rt : التعويض الذي يدفعه بنك الجزائر على التحصيلات الخاصة بالاحتياطي الإجباري خلال فترة التكوين.

Ai : التحصيلات الخاصة بالاحتياطي في فترة التكوين.

Ni : عدد أيام فترة التكوين.

P : معدل التعويض لتحصيلات الاحتياطي. (عابد، 2014، صفحة 130)

ويمكن التعبير عن تطور معدلات الاحتياطي الإجباري الشهرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى 2017 من خلال الجدول التالي:

**الجدول 2: تطور معدلات الاحتياطي الإجباري الشهرية خلال الفترة 2014-2017.**

المدة المعنية	من جانفي 2014 إلى أفريل 2016	من ماي 2016 إلى جويلية 2017	أوت 2017 إلى ديسمبر 2017
معدل الاحتياطي الإجباري (%)	12	8	4

المراجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

نلاحظ أنه خلال سنة 2014 قام بنك الجزائر بتحديد معدل احتياطي إجباري قدر بـ 12%، الأمر الذي ساعد على تسجيل معدلات منخفضة للتضخم خلال تلك السنة حيث تم تسجيل أدنى معدل تضخم خلال فترة الدراسة قدر بـ 1.45%، وهو ما يمثل مؤشر إيجابي لهذه الوسيلة أو الأداة، لتبقى قيمة معدل الاحتياطي الإجباري ثابتة إلى غاية شهر أفريل من

سنة 2016 أمام ارتفاع معدلات التضخم وهذا كمحاولة لامتصاص السيولة الزائدة وبالتالي التخفيف من حدة التضخم، غير أنه ابتداء من شهر ماي 2016 وإلى غاية جويلية 2017 نلاحظ أن بنك الجزائر قام بتخفيض قيمة هذا المعدل إلى 8% ثم تخفيضه إلى 4% خلال الأشهر الباقية من سنة 2017، وهذا بهدف ضخ سيولة زائدة في الاقتصاد كمحاولة منه لإنعاش الاقتصاد الوطني خصوصا أمام التراجع الكبير لأسعار البترول.

#### 2.2.4 مسار معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

كان فيما سبق تغير معدل إعادة الخصم لا يتم كل سنة ولكن مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 صار هذا المعدل يعدل تقريبا كل عام، بفعل النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم، (علي ط.، 2016، صفحة 266) فقد نص قانون النقد والقرض 90-10 على شروط استخدام هذه الأدوات لدى بنك الجزائر في المواد: "69"، "70"، "71" و"72" وعدد ذلك في:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى.
- خصم السندات العمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية، كما نجد النظام 01-2000 يقسم عملية خصم بنك الجزائر للسندات بين عمومية وخاصة بامتياز أكثر للأولى. (عابد، 2014، صفحة 131)

وفيما يلي تطور معدل إعادة الخصم الشهري في الجزائر خلال الفترة جانفي 2014 - جوان 2017

الجدول 3: تطور معدل إعادة الخصم الشهري في الجزائر خلال الفترة جانفي 2014-جوان 2017.

المدة الزمنية	من جانفي 2014 إلى سبتمبر 2016	من أكتوبر 2016 إلى أبريل 2017	من ماي 2017 إلى ديسمبر 2017
معدل إعادة الخصم (%)	4	3.5	3.75

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل إعادة الخصم المحدد من قبل البنك المركزي خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى غاية جوان 2017 اتسم بالاستقرار نوعا ما، بحيث تم تحديد معدل إعادة خصم قدر بـ 4% ابتداء من شهر جانفي 2014 إلى غاية شهر سبتمبر من سنة 2016، كمحاولة للحد من لجوء البنوك التجارية إلى بنك الجزائر لخصم ما لديها من أوراق أمام ارتفاع معدل الاحتياطي الإجمالي والذي قدر خلال نفس الفترة بـ 12%، بعد ذلك ومع انخفاض معدل الاحتياطي الإجمالي صاحبه انخفاض في معدل إعادة الخصم كون هذين المعدلين يعملان معا وفي نفس الاتجاه، وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2016 إلى غاية شهر أبريل 2017، حيث بلغ معدل إعادة الخصم نسبة 3.5%، ليرتفع بعد ذلك مسجلا نسبة 3.75% كمحاولة من بنك الجزائر لامتنصص السيولة والتقليل من معدلات التضخم.

#### 3.2.4 مسار سياسة السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

ينص قانون النقد والقروض 90-10 في مادته 76 على ما يلي: " يمكن لبنك الجزائر ضمن حدود ووفق الشروط التي يحددها المجلس أن يتدخل في السوق النقدي وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات"، تكون عمليات السوق المفتوحة ذات نضج من سبعة (7) أيام ( عمليات أسبوعية عادية ) إلى اثني عشر (12) شهر ( عمليات ذات فترات نضج أطول)، وتنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات: (عابد، 2014، صفحة 129)

- عمليات التنازل المؤقت ( على سبيل الأمانة أو في شكل مستحقات خاصة مقبولة).
- العمليات المسماة "النهائية" ( شراء وبيع أوراق عمومية).
- استرجاع السيولة على بياض (بإعلان البنوك مناقصات لدى بنك الجزائر، الذي يعود له الضبط الدقيق للسيولة البنكية، وفق تاريخ استحقاق ثابت بفائدة).

ويمكن عرض مختلف القيم الشهرية لسياسة السوق المفتوحة خلال الفترة من جانفي

2014 إلى جوان 2017 من خلال الجداول التالية:

الجدول 4: التغييرات الشهرية لسياسة السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة جانفي 2014 – مارس 2017

نداءات العروض (%)				المدة الزمنية
تسهيلات الودائع	استرجاع السيولة			
	6 أشهر	3 أشهر	7 أيام	
0.30	1.50	1.25	0.75	من جانفي 2014 إلى سبتمبر 2016
0.0	1.50	1.25	0.75	من أكتوبر 2016 إلى مارس 2017

المراجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن بنك الجزائر طيلة الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى غاية سبتمبر 2016 تدخل في السوق المفتوحة من خلال استخدام أداة استرجاع السيولة سواء لمدة 07 أيام، 03 أشهر، 06 أشهر بالنسب 0.75%، 1.25%، 1.50% على التوالي، بالإضافة إلى تسهيلات الودائع التي قدرت بـ 0.30%.

وطيلة الفترة الممتدة من أكتوبر 2016 إلى غاية فيفري 2017، واصل تدخله في السوق المفتوحة باستخدام أداة استرجاع السيولة لمدة 07 أيام، 03 أشهر، 06 أشهر بنفس نسب المرحلة السابقة أي 0.75%، 1.25%، 1.50% على التوالي، إلا أنه استغنى عن استخدام أداة تسهيلات الودائع.

الجدول 5: التغييرات الشهرية لسياسة السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة مارس 2017 – جوان 2017

نداءات العروض من سنة 2017 الى 2017								الأشهر
تسهيلات الودائع	السوق المفتوحة				استرجاع السيولة			
	12 شهر	6 أشهر	3 أشهر	7 أيام	6 أشهر	3 أشهر	7 أيام	
0.0	-	-	-	3.5	-	-	-	أفريل
0.0	3.5	3.5	3.5	3.5	-	-	-	ماي
0.0	3.5	3.5	3.5	3.5	-	-	-	جوان
0.0	3.5	3.5	3.5	3.5	-	-	-	جويلية
0.0	3.5	3.5	3.5	3.5	-	-	-	أوت
0.0	3.5	3.5	3.5	3.5	-	-	-	سبتمبر

أكتوبر	-	-	-	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0
نوفمبر	-	-	-	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0
ديسمبر	-	-	-	3.5	3.5	3.5	3.5	0.0

المراجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن بنك الجزائر استغنى عن استخدام كل من أداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع طيلة هذه الفترة، ليستخدّم بدلها أسلوب السوق المفتوحة سواء لمدة 07 أيام بمعدل 3.5% طيلة الفترة الممتدة من مارس 2017 إلى جوان 2017، أو لمدة 03 أشهر، 06 أشهر، 12 شهر بنفس المعدل (3.5%) خلال الشهرين الأخيرين من سنة 2017 (ماي، جوان).

يقوم بنك الجزائر بالتدخل في السوق النقدية عن طريق سياسة السوق المفتوحة لامتصاص فائض السيولة والذي أصبح هيكليا في الجزائر، لكن نلاحظ من خلال الجداول المبينة أعلاه أن التدخل من قبل بنك الجزائر في السوق النقدية باستخدام عمليات السوق المفتوحة للفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى جوان 2017 لم يكن بمعدلات كبيرة إنما كان حذرا، وذلك نظرا لكون استخدام هذه الأداة يتوقف على الكمية التي يملكها بنك الجزائر من الأوراق المالية، بحيث يتطلب الأمر قدرته على بيعها بأسعار منخفضة لضمان الإقبال على شرائها وبالتالي فإن ذلك متوقف على مدى استعداده لتحمل الخسارة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك التجارية يمكنها أن تبطل هذه السياسة من خلال رجوعها إلى بنك الجزائر باعتباره الملجأ الأخير للإقراض لذلك لا بد أن تماشى هذه السياسة مع معدل إعادة الخصم في نفس الاتجاه.

#### 3.4 تقدير معلمات النموذج واختبار الفرضيات

##### 1.3.4 صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد

بعد إدخال مختلف البيانات والأرقام الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على البرنامج الإحصائي (Eviews7.0) وإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد، تحصلنا على المخرجات التالية والتي سنقوم من خلالها بصياغة النموذج.

الجدول 6: ملخص نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد.

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares  
Date: 03/02/19 Time: 16:28  
Sample: 2014M01 2017M12  
Included observations: 48

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.219115	0.044049	4.974361	0.0000
TR	-3.841981	1.263023	-3.041894	0.0039
TRO	-0.241583	0.085719	-2.818327	0.0071
R-squared	0.522504	Mean dependent var		0.045881
Adjusted R-squared	0.501282	S.D. dependent var		0.017275
S.E. of regression	0.012199	Akaike info criterion		-5.914402
Sum squared resid	0.006697	Schwarz criterion		-5.797452
Log likelihood	144.9457	Hannan-Quinn criter.		-5.870207
F-statistic	24.62083	Durbin-Watson stat		0.134164
Prob(F-statistic)	0.000000			

المراجع: من إعداد الباحثين استنادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews7.0).

من خلال الجدول رقم (06) يمكننا صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على النحو التالي:

$$INF = 0.219115 - 3.841981 TR - 0.241583 TR$$

مع العلم تم استبعاد المتغيرات الأخرى كونها ليست لها معنوية وأخرى رفضها البرنامج وقام باستبعادها واعتبرها متغيرات لا تؤثر في الظاهرة المدروسة (معدل التضخم)

### 2.3.4 تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

#### - التحليل الاقتصادي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن إشارة كل من معامل معدل الاحتياطي الإجمالي، معدل إعادة الخصم سالبة، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع (معدل التضخم) وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

- التحليل الإحصائي والقياسي: سيتم من خلاله دراسة مدى صحة النموذج واختبار معنويته.



✓ **القدرة التفسيرية للنموذج:** من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (المصحح)  $\bar{R}^2 = 0.523$  وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر معا 52,3% من التغيرات التي تحدث المتغير التابع والباقي (47,7%) يعزى إلى عوامل أخرى التي تتمثل في المتغير العشوائي، وهي تعتبر قدرة تفسيرية متوسطة.

✓ **المعنوية الكلية للنموذج:** ويتم التأكد من المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر وهذا باستخدام الفرضيتين التاليتين:

❖ **الفرضية الصفرية  $H_0$ :** نموذج الانحدار غير معنوي بمعنى أن ليس هناك أثر للأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم.

❖ **الفرضية البديلة  $H_1$ :** نموذج الانحدار معنوي بمعنى أن هناك أثر للأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم.

من خلال الجدول رقم 06 يتضح أن القيمة الإحصائية لاختبار فيشر  $F=24.62$  وأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار  $Sig=0.00$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha=5\%$ ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  والتي تنص على أن النموذج له معنوية كلية عند مستوى الدلالة 5%، بمعنى أن هناك أثر للأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر.

✓ **اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:** تستخدم إحصائية ستودنت (t) لتقييم المعنوية الجزئية للنموذج وذلك باختبار الفرضيات التالية والخاصة بكل معلمة من المعلمات:

❖ **بالنسبة للثابت (C):**

الفرضية الصفرية  $H_0$ : قيمة الثابت ليس لها معنوية إحصائية.

الفرضية البديلة  $H_1$ : قيمة الثابت لها معنوية إحصائية.

❖ **بالنسبة ل (TRO):**

الفرضية الصفرية  $H_0$ : ليس هناك أثر لمعدل الاحتياطي الإجباري (TRO) على معدلات التضخم.

الفرضية البديلة  $H_1$ : يوجد أثر لمعدل الاحتياطي الإجباري (TRO) على معدلات التضخم.

❖ **بالنسبة ل (TR):**

الفرضية الصفرية  $H_0$ : ليس هناك أثر لمعدل إعادة الخصم (TR) على معدلات التضخم.

الفرضية البديلة  $H_1$ : يوجد أثر لمعدل إعادة الخصم (TR) على معدلات التضخم. من خلال الجدول رقم 06 يتضح لنا بأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت (t) لكل من الثابت والمتغير (TR) والمتغير (TRO) تساوي على التوالي: 0.0071 و 0.0039 و 0.0071 وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha=5\%$  وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  والتي تنص على أن لكل من الثابت والمتغيرين (TRO) (TR) معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، بمعنى أن معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم له أثر على معدلات التضخم.

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

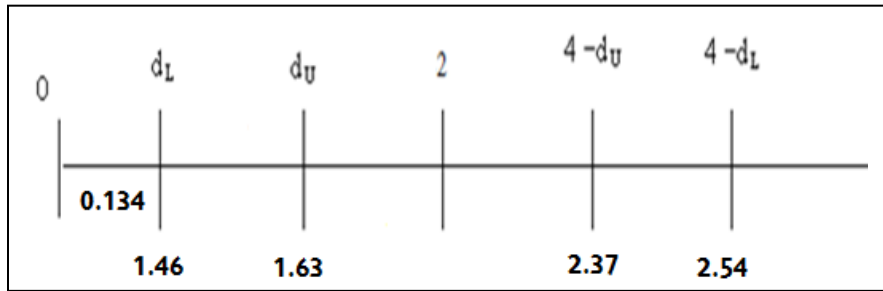
ديربين واتسون (D.W) Durbin-Watson وهو اختبار لدراسة إمكانية وجود ارتباطات خطية بين الأخطاء وهناك فرضيتان:

- فرضية العدم: التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي  $H_0 : p = 0$

- الفرضية البديلة: ويعني وجود ارتباط ذاتي  $H_1 : p \neq 0$

وباستخدام برنامج Eviews وجدنا:  $D.W = 0.7913$  (جدول رقم 2)، وعند مستوى معنوية 5% و  $(n=48)$  ( $k=2$ ) وباستخدام جدول DW فان:  $d_L = 1.46$  ،  $d_U = 1.63$  وبالتالي فإن قيمة DW المحسوبة أقل من  $d_U$  و  $d_L$  ، وهنا تكون نتيجة الاختبار ارتباط ذاتي موجب، أنظر الشكل رقم (1).

### الشكل 1: اختبار DW للنموذج



المراجع: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 7.0

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن القيمة المحسوبة لاختبار ديرين واتسون  $= 0.134$  وهي تقع ضمن المجال  $[0-d_L]$  والتي تدل على وجود ارتباط ذاتي موجب بين البواقي.

وغالبا ما يتم إرجاع مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي للأسباب التالية: (محمد، 2012،  
صفحة 97)

❖ إما أن العلاقة التي تربط المتغير التابع بالمتغير المستقل هي علاقة غير خطية.

❖ إغفال بعض المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار المراد تقديره.

❖ عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.

وبالتالي ونظرا لعدم تحقق شرط عدم الارتباط الذاتي بين البواقي، فهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يعبر عن العلاقة بين معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم وبين معدل التضخم يعتبر غير دقيق ولا يعبر عن القيمة الحقيقية لمعدل التضخم بدلالة معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم، والذي يمكن إرجاعه إلى وجود متغيرات مستقلة أخرى غير الأدوات الكمية للسياسة النقدية تؤثر هي الأخرى على معدلات التضخم في المدى المتوسط.

وعلى الرغم من عدم توفر بعض الشروط اللازمة لصحة نموذج الانحدار الخطي الذي يربط بين معدل الاحتياطي الإجباري وإعادة الخصم وبين معدل التضخم وبالتالي عدم دقته، إلا أنه يمكن الأخذ به كمقياس للتعبير عن أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر في المدى المتوسط.

## 5. خاتمة:

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والوسائل والقواعد والأحكام والقرارات والتدابير والقوانين والأوامر التي تتخذها الحكومة ممثلة بسلطتها النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو الامتنصاص بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وتفادي التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، ويتم تطبيق هذه السياسة عبر مجموعة من الأدوات منها النوعية كسياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقرض، أما الكمية تتمثل أساسا في معدل الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم.

## 1.5 نتائج البحث:

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- تعني السياسة النقدية مجموعة الإجراءات والوسائل المتخذة من قبل السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وتفاذي التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة.

- تعني ظاهرة التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويحدث ذلك إما لصدمات عرض أو طلب.

- يعتبر معدلي الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم الأداتين الأكثر تأثيرا على معدلات التضخم في الجزائر في المدى المتوسط، وهما يعتبران الأكثر فعالية في الدول النامية عموما.

- لا يؤثر استخدام بنك الجزائر لسياسة السوق المفتوحة على معدلات التضخم في الجزائر في المدى المتوسط، وذلك يرجع إلى ضعف السوق النقدي والمالي وعدم فعاليتها في الجزائر، بالإضافة إلى ضعف وتراجع دور البورصة في تنشيط عملية تداول الأوراق المالية ومحدودية إصدار هذه الأوراق، بالإضافة إلى غياب التعامل بها من قبل مختلف الأفراد والمؤسسات.

- توجد أدوات أخرى غير الأدوات الكمية للسياسة النقدية تؤثر على معدلات التضخم في الجزائر على المدى المتوسط.

- تتميز السياسة النقدية عموما بعدم فعاليتها في الدول النامية من بينها الجزائر، مقارنة بالسياسة المالية التي تفضلها هذه الحكومات في التحكم وضبط المتغيرات الاقتصادية بما فيها التضخم.

## 2.5 توصيات البحث:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية نقترح جملة من التوصيات:

- إعطاء أهمية أكبر للحساب الاقتصادي في اتخاذ القرارات من خلال منح السلطة النقدية استقلالية أكبر في وضع سياستها.

- اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تفعيل جانب العرض الكلي الذي لا يزال لم يواكب الطلب الكلي والإسراع في تطبيق برنامج الخصخصة.

- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الأهداف بفعالية أكبر.

- تفعيل الأدوات الكمية للسياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة والتي لها أثر كبير في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

- تفعيل السوق النقدي والمالي كمحاولة للنهوض بسياسة السوق المفتوحة.
- محاولة تفعيل بورصة الجزائر قصد تنشيط عمليات إصدار وتداول الأوراق المالية.
- ضرورة نشر ثقافة التعامل المصرفي بين الأفراد والمؤسسات بهدف الحد من ظاهرة التسرب النقدي.

## قائمة المراجع

### 1. الكتب:

- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، (2000)، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، ص 58.
- السيد متولي عبد القادر، (2010)، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ص 188، 219.
- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، (2014). الإقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي الإسكندرية- مصر، ص ص 252، 267.
- حسين بن سالم جابر الزبيدي، (2011)، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص 32.
- خبايا عبد الله، (2008)، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية- البنوك التجارية- السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، ص 202.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، (2010)، النقود والبنوك والمصارف المركزية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 188.
- سليمان مجدي، (2002)، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 107.
- شبيخي محمد، (2012)، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 97.
- صالح مفتاح، (2005)، النقود والسياسة النقدية ( المفهوم- الأهداف- الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 98.
- غازي حسين عناية، (1996)، التضخم المالي، (الطبعة الثانية)، دار شهاب، الجزائر، ص 132.
- كمال الغالي، (1968)، مبادئ الاقتصاد المالي، (الطبعة الثالثة)، مطبعة جامعة دمشق سوريا، ص 364.
- لعزوز بن علي، (2008)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (الطبعة الثالثة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 125.

- محمد ضيف الله القطايري، (2012)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع الأردن، ص 18.

- مصطفى رشدي شبيحة، (1996)، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، (الطبعة السادسة) ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت- لبنان، ص 58.

## 2. المقالات:

- طهراوي فريد، جواد علي، (2016)، تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية واستقرار التضخم في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ، المجلد 13 ، العدد 2، ص 266.

- مختار بن عابد، (2014)، مزيج السياسات الاقتصادية الدورية المغلقة في الجزائر - تحديد واقع الأدوات الكمية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 2 ، العدد 3، ص 129-131.